

نظرا لتوسُّع الكارثة الإنسانية في اليمن.. وزير خارجية صنعاء يُطلق أول دعوة
إستغاثة للمجتمع الدولي ويطالب بإصدار قرار ملزم بوقف الحرب وإنهاء الحصار



صنعاء - "رأي اليوم" - عبدالكريم المدي:

اطلق وزير الخارجية في حكومة الانقاذ الوطني اليمنية المهندس هشام شرف عبد الله مساء الثلاثاء، دعوة
استغاثة للمجتمع الدولي، وبالأخص مجموعة دول الـ (18) الراعية لعملية التسوية السياسية في اليمن،
للإلتفات لما يحدث في بلاده وبالأخص في الجانب الإنساني، المتداعي .

داعيا الجميع إلى تحمل مسؤولياتهم والمساعدة في مواجهة كارثة نزوح ملايين الناس الذين شرّدتهم -
وفق ما جاء في رسالته العاجلة - عمليات القصف الجوي المتواصلة من قبل تحالف ما اسماه بـ العدوان
السعودي.

متهما صراحة الإدارتين (الأمريكية) و(البريطانية) بالتواطؤ مع السعودي وحلفائها تجاه ما يحدث في
اليمن من كارثة إنسانية غير مسبوقة في العالم منذ تأسيس الأمم المتحدة وحتى اليوم .

مشيرا إلى أن التعنت والتمادي السعودي مستندا على ما توفره له كل من أميركا وبريطانيا من دعم
لوجستي وإستخباري، اضافة لتزويده بالأسلحة الفتاكة والذخائر المحرمة دون أي إعتبارات للجانب
الإنساني وبشاعة الجرائم التي ترتكب عمدا بحق اليمنيين على مرأى ومسمع من العالم أجمع .

وحذر الوزير شرف في دعوة الاستغاثة التي يطلقها لأول مرة ،على خلفية تفاقم الأوضاع الإنسانية ووصولها
إلى مستويات يصعب التكهن بها، كل من "واشنطن، لندن الرياض أبوظبي من تفاقم هذه الكارثة التي
تشهدها بلاده، وخاصة عمليات النزوح معتبرا تلك العواصف المتسبب الأول بها .

وقال : إن مشكلة النازحين المستمرة لن تبق محصورة داخل الحدود اليمنية، وإنما ستأخذ بعداً إقليمياً أكبر، في حال اُستنفِدت كل الإمكانيات والحلول المتوفرة حالياً في التعامل معها داخل اليمن. موضحاً بأن الدعم المقدم من المنظمات الدولية المعنية لم يتجاوز نسبة الـ 10% من التمويل المطلوب للتخفيف من هذه الكارثة الفظيعة.

كما دعا الوزير هشام شرف مجلس الأمن الدولي إلى ترك حالة التمترس خلف القرار الأممي رقم (2216)، والعمل بشكل سريع وجاد على كبح جماح العنف والعبث السعودي وتحالفه ، وإصدار قرار ملزم بوقف كل العمليات الحربية من قبيل جميع الأطراف وإنهاء الحصار والحظر غير القانوني والإلإنساني المفروض على مطار صنعاء الدولي، وبما يُهيئ المناخ المناسب لاتخاذ خطوات جادة نحو تسوية سياسية شاملة تتفاوض بشأنها كل الأطراف بما فيها المملكة السعودية.